

# التنسيق في محيط من الفوضى: أزمة اللاجئين في ألبانيا

بقلم: توبي بورتر

المخيمات ومراكز التجمع، فبينما وصل عددهم في بعض المخيمات إلى عدة آلاف، لم يزد عددهم في بعض مراكز التجمع الصغيرة عن بضع عشرات. ويقدر عدد هذه المواقع بما يتراوح بين ٧٠٠ و٩٠٠ موقع. وإذا كانت "النظرة الفلسفية" التي تحبذ توزيع اللاجئين وتجنب إنشاء مدن الخيام تعيد إلى الأذهان أزمات اللاجئين السابقة وسلبياتها التي يصعب نسيانها، فعلينا بالمقابل أن نأخذ في الاعتبار التقييم الموضوعي لقدراتنا ونظمنا بصفتنا وكالات إغاثة.

لقد اعتادت وكالات الإغاثة على التعامل مع مواقف معينة، فلا غرو أن أصابها الارتباك وهي تحصي هذا العدد الكبير من المواقع وتدرس إمكانية تزويده بالخدمات. وفي الوقت نفسه، كان بوسع المنظمات غير الحكومية انتقاء واختيار المكان الذي تركز فيه مواردها، بينما كان على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بحكم صلاحياتها، أن تتواجد في كل مكان في نفس الوقت، لأن أي نقص في الموارد كان سيعرضها للنفد. وكان معنى هذا ببساطة أن المفوضية ألفت نفسها غير قادرة على توفير التغطية اللازمة التي يتطلبها أي قدر معقول من التنسيق.

## لا يمكن للمرء أن ينسق بين قوم ما لم يرغبوا في ذلك

وقد صدق من قال "لا يمكن للمرء أن ينسق بين قوم ما لم يرغبوا في ذلك"، ولم تنضح في أي مكان آخر صحة هذه المقولة كما انضحت في ألبانيا في الشهور الثلاثة الأولى من أزمة اللاجئين. وبات من الواضح في أنه حتى لو كانت قد توفرت القدرات اللازمة للمنظمات، لما تمكنت المفوضية العليا بكل تأكيد من توفير التنسيق المطلوب نتيجة لعوامل أخرى متصلة بالموقف. ولنا أن نزعج أن ألبانيا قد شهدت حشداً من المنظمات غير الحكومية العاملة لم يسبق قط في أي أزمة من أزمات اللاجئين، حيث زاد عدد تلك المنظمات المسجلة في ذروة الأزمة على ١٦٠ منظمة قاعدتها تيرانا. ولئن كان الكثير منها قد قدم مدفوعاً بحب مساعدة الغير، إلا أن عدداً كبيراً منها كان معنياً بالشكليات، ولم يكن

سوف نبحت في هذا المقال عمليات التنسيق التي جرت لجهود المعونة، ثم دور حلف شمال الأطلسي، وأخيراً سوف نناقش ما إذا كانت الطريقة التي اتبعت لمعالجة أزمة كوسوفو قد عززت مبادئ العالمية التي تحكم تقديم المساعدات الإنسانية على مستوى العالم أم أضعفتها.

## تنسيق جهود المعونة

إن مناقشة قضية تنسيق المعونة الإنسانية في ألبانيا، حتى في هذه المرحلة المبكرة، قد يكون حديثاً معاداً، فقد سبقتنا إلى ذلك بعض الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي صرحت بآرائها في كفاءة عمليات التنسيق بألبانيا. وقد استبدت بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين شعور متزايد بالضيق إزاء الملاحظات المبدئية التي رأت أنها لم تقدم أفكاراً مبتكرة ولا بناءة. فلم يكن العثور على أدلة تثبت سوء التنسيق أمراً صعباً، لتوافر الأمثلة الدالة على تنافس عدة منظمات غير حكومية على العمل في نفس

المخيم، مما أدى إلى ازدواجية في تقديم الخدمات الأساسية، والأهم

من ذلك، أن تنافسها أدى إلى تباين كبير في المعايير المطبقة في المخيمات

المختلفة. وكان اللاجئين ينتظرون من المفوضية

العليا أن تقوم بالتنسيق، وكانوا على استعداد لتوجيه اللوم لها كلما رأوا خللاً فيه. ولكن حتى لا نطمح المفوضية العليا، علينا الاعتراف بوجود جوانب لأزمة اللاجئين في ألبانيا جعلت التنسيق منذ البداية مهمة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة. ولا يستطيع أي محلل منصف أن يغفل هذه المعوقات التي غلّت يدها.

وكان العامل الرئيسي في صعوبة التنسيق تشتت اللاجئين، إذ قدر عدد الذين فروا إلى ألبانيا، عندما بلغ ذروته في نهاية الأسبوع الأول من يونيو/حزيران، بحوالي ٤٦٠ ألفاً. كان من ضمنهم ٢٧٠ ألفاً استضافتهم بعض الأسر. وقد كان التفاوت عظيمياً في عدد النزلاء بين

## شهدت

الأشهر الثلاثة التي امتدت من إبريل/نيسان ١٩٩٩ حتى يونيو/حزيران من نفس السنة تنظيم برنامج طوارئ ضخم للمساعدة، لا يقل في مداه واستراتيجته للأضواء عن أي عملية أخرى من عمليات التصدي لمشكلات اللجوء واللاجئين منذ أزمة البحيرات العظمى في عام ١٩٩٤. كانت الساحة التي قدمت في إطارها المساعدات مختلفة، ولكن معظم القوى الفاعلة التي شاركت فيها لم تتغير، فقد نزلت جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والجيوش الأجنبية ووسائل الإعلام على ألبانيا بعدتها وعتادها في أوائل إبريل/نيسان ثم بدأت في تلبية احتياجات اللاجئين. وقد توفرت لوكالات المعونة، عن طريق الحكومات والمناشدات الجماهيرية، كم من الموارد لم يسبق له مثيل من قبل. وقد استقبل البرنامج الإنساني بالترحاب وسهلت كل المستويات مهمته، سواء الحكومة الألبانية أو سكان البلاد. كما وفرت القوات الأجنبية، التابعة أساساً لحلف شمال الأطلسي، قدراً هائلاً من المؤن. ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن الحفاظ على الأمن لم يكن قضية تستوجب القلق في تلك الحالة. وبدا وكأنما قد توافرت جميع العناصر اللازمة لكي تدار عملية الطوارئ بسلاسة وكفاءة.

ومع ذلك، شعر الكثيرون منا، ممن كانوا يعملون في تيرانا، بأن برنامج الطوارئ الألباني قد أثار من الأسئلة ما يعادل الحلول التي قدمها للمشكلات من هذا النوع. والأغلب أن التخمين والحسد حول السبل التي كان من الواجب اتباعها سيستغرق المناقشات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع لشهور وسنوات قادمة.

المسلحة في مثل هذه الأحوال، بل أنشأت وأدارت مخيمات اللاجئين باسم الحكومات التي تمثلها.<sup>٣</sup>

وانتقد بعض المراقبين في بداية الأزمة الدور الذي لعبه العسكريون، حيث أشاروا إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين دور حلف شمال الأطلسي كطرف مقاتل داخل كوسوفو من جهة، ودور هذا الحلف كهيئة إنسانية تباشر عملها خارج حدود كوسوفو مباشرة. ومع ما لهذا النوع من الدفاع عن المبادئ من أهمية، لا ينبغي عزله عن واقع

رضاهم عن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية إزاء الموجة الأولى من عمليات النزوح التي تسببت فيها الأزمة.

وفي الوقت الذي كانت أزمة السيولة تهز كيان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، كانت المنظمات غير الحكومية ترتع وترمح كما لم تفعل من قبل في يوم من الأيام. لقد أصبحت غارقة حتى أذنيها في الأموال، سواء تلك المقدمة من جهات حكومية أو خاصة في وقت كانت

بوسعها أن تضحي بالنعيمية، فما أن تطأ قدمها موقعا للعمل، حتى تبدأ أجهزة الدعاية في بلدانها في الدوران لاستغلال التعاطف الشديد الذي أثارته محنة أبناء كوسوفو لجمع الأموال. ومما يجدر ذكره، أن الكثير من المنظمات السالفة الذكر كانت تتقاعس عن حضور أنشطة التنسيق العامة أو القطاعية، كما كانت تقاوم محاولات التنسيق بإصرار، بل إنها رفضت تسجيل أنشطتها لدى الحكومة الألبانية أو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

ولعلنا نفهم السمات الخاصة لعمليات التنسيق التي جرت في ألبانيا على نحو أفضل عندما نقارنها بأزمات اللاجئين السابقة. ومنها مثلاً ما حدث إبان أزمة عام ١٩٩٤ في تنزانيا، حينما رأت منسقة ميدانية جريئة بعيدة النظر كانت تعمل في المفوضية العليا في نغارا أن تخصص كل قطاع من القطاعات الرئيسية إلى مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية المحترمة، ثم طلبت من المنظمات الأخرى بأدب حمل أمتعتهم والرحيل. وكانت النتيجة مذهشة. لقد تمكنت من إنجاز هذه المهمة بفضل الصلاحيات الموكلة إليها، لأن الحكومة التنزانية لا تسمح للمنظمات غير الحكومية بالعمل في تنزانيا إلا عندما تدعوها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للعمل. وهو ما مكن المفوضية من التنسيق وفق طريقتها.

وفي غوما، وجدت المفوضية العليا نفسها بعد شهر قليلة أمام أزمة أخطر وأشد تتجاوز قدراتها على التنسيق. ولكنها بعد فوضى الأسابيع الأولى، تمكنت شيئاً فشيئاً من ممارسة دورها التنسيقي. وكان من أبرز الطرق التي لجأت إليها، تمويل شركاء منفذين يعملون في المخيمات الثلاث الرئيسية. وقد خول عدد كبير من الجهات المانحة - على رأسها مكتب المجموعة الأوروبية للشؤون الإنسانية - المفوضية العليا صلاحية القيام بهذه المهمة عن طريق تحويل كل الأموال مباشرة إلى وكالة اللاجئين بدلاً من إبرام اتفاقات شراكة فردية متعددة. وعندئذ، أصبح من حق المفوضية العليا استخدام تمويلها الخاص للمنظمات غير الحكومية كوسيلة "لتنفيذ التنسيق". ولم يكن نجاح هذا الأسلوب مثاراً للدهشة.

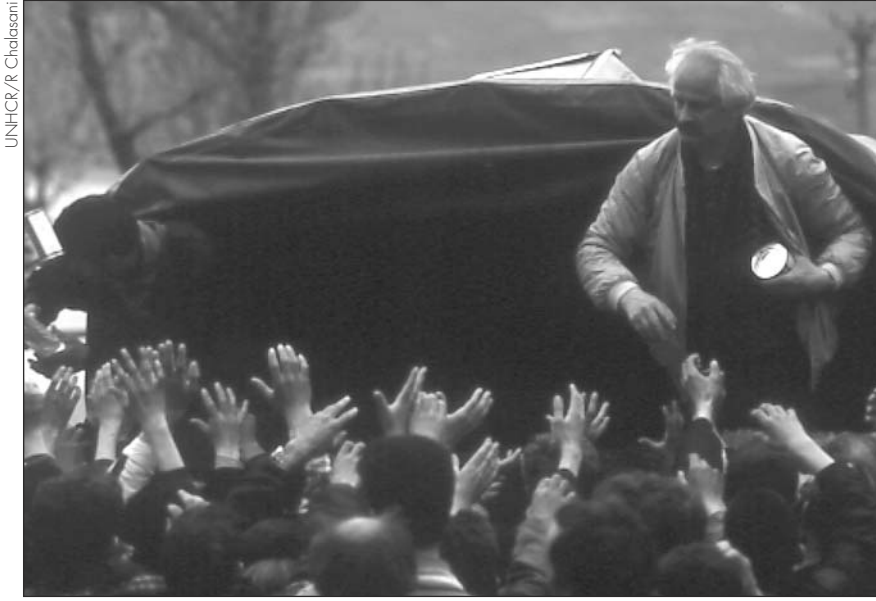
### كوكس في ألبانيا

المفوضية العليا تستجدي فيه الدعم المادي على الهواء عن طريق شبكة "سي إن إن إن". وكانت الحكومة الألبانية في تلك الأثناء عاجزة أو عاجزة عن استخدام المفوضية العليا كأداة "لتقييم الجودة" حتى يتأكد لها أن الوكالات المعتمدة فقط هي التي تمارس عملها في الميدان. من هنا يتضح، عدم تحمس الوكالات للخضوع للتنسيق وبدت غير راغبة أو عاجزة عن التنسيق فيما بينها. ولم يتجل هذا "العجز عن التنسيق" على هذا النحو الصارخ إلا في ألبانيا.

### دور حلف شمال الأطلسي

ويرتبط التنسيق بالقضية الأخرى الرئيسية، ألا وهي دور حلف شمال الأطلسي في عمليات الإغاثة. وليست قضية مشاركة العسكريين في عمليات الإغاثة عند وقوع الكوارث وما استتبعها من مناقشات بالشيء الجديد. ولكنها اتخذت هنا أبعاداً هائلة لم نشهدها قبل أزمة كوسوفو. لقد نهضت قوات حلف شمال الأطلسي أو "القوات ثنائية الأطراف" - حسبما كانت تعرف - بدور بالغ الأهمية في جهود الإغاثة، إذ إنها لم تكتف بنقل المؤن وتوفيرها، وهو الدور التقليدي للقوات

ولكي ندرك حجم التغييرات المستجدة، علينا تخيل الوضع في تيرانا كما كان في أوائل مايو/أيار ١٩٩٩، عندما وصف أحد كبار المسؤولين في المفوضية العليا أثناء اجتماع مع المنظمات غير الحكومية المفوضية بأنها "مفلسة من الناحية العملية" لأن الجهات المانحة لم تقدم لها أية تعهدات بالتمويل خلال الشهر الأول من أزمة اللاجئين. وقيل إن كبار السياسيين وصناع السياسة الدبلوماسيين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اعترضوا شخصياً على تمويل المفوضية العليا بسبب عدم



UNHCR/R. Chalasani

الأحداث. فلولا المساعدات المادية التي قدمها الحلف وتوفيره للمؤن لوجدت وكالات المعونة صعوبة كبيرة في التعامل مع المشكلة أو عجزت عن علاجها، لاسيما في بداية الأزمة. وكان الحل الوسط الذي أسعد الكثيرين، هو الاعتراف بدور حلف شمال الأطلسي الهام والفريد في توفير الإمدادات والدعم الفني، مع إخضاع هذا الدعم لتصرف وتنسيق المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وهو حل ممتاز بلا شك من الناحية النظرية.

أما من الناحية العملية، فلم تسر الأمور على هذا المنوال في كل الأحوال، حيث اندفعت قوات حلف الأطلسي في تطوير المخيمات دون الاستعانة برأي المتخصصين، وكان أن اعترضت بعض وكالات المعونة على صلاحية بعض المواقع التي كان العسكريون قد اختاروها في مرحلة مبكرة لعدم ملاءمتها لإقامة مخيمات للاجئين. كما لم تلق نضائح المنظمات غير الحكومية آذاناً صاغية أو أغفلت تماماً أثناء الهرولة لإنشاء المخيمات. فكانت مواقع المراحيض مواقع رديئة كما كانت الخيام ملاصقة لبعضها بعضاً بشكل غير ملائم. وكلها أخطاء كان بالإمكان تلافيها

بسهولة لو ساعدت وكالات المعونة الجيوش أثناء مرحلة التخطيط.

وكانت المبادئ التوجيهية التي استرشدت بها حكومات مانحة كثيرة هي ضخ أكبر قدر مستطاع من الأموال في "مخيماتها"، ومحاولة جذب أكبر عدد ممكن من اللاجئين للحياة فيها. وفي كوكس، كانت صور المخيمات الرئيسية الواقعة إلى الجنوب بعيداً عن حدود كوسوفو تعرض على لوحات الإعلانات للفت أنظار اللاجئين إلى مخيم بعينه. فكان بوسع المشاهد رؤية الخيام التي بانتظاره والمطابخ التي تقدم الطعام والملاعب المخصصة للأطفال. بل إن المخيمات المتنافسة كانت تعرض بجوار بعضها البعض على هذه اللوحة التي أعدت على عجل وكانها إعلانات لسماسة عقارات خصصت لمخيمات اللاجئين.

## "الازدواجية" تضعف

### التنسيق بحكم تعريفها

وتفاقت مشكلات تنسيق

كثيرة. ولم يكن هناك في معظم الأحيان دافع قوي أو دافع أصلاً أو آلية تحث الوكالات الثنائية على التنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. فقد كانت الجيوش تحدد المخيمات وتعددها قبل معرفة المفوضية العليا بوجودها بمدى طويلة. وكان مما أثار حفيظة المفوضية العليا بصورة أشد، أن نفس الحكومات التي كانت جيوشها تقيم المخيمات، هي التي كانت أكثرها نقداً للمفوضية على عدم قيامها بالتنسيق.

وكان من نتائج تلك الازدواجية، اختيار المنظمات غير الحكومية في موقع معين لأسباب يبدو أن لها علاقة بانتماثلها لنفس جنسية الجيش المسؤول عن العمل في الموقع. فبشكل عام، كانت المنظمات غير الحكومية الإسبانية تعمل في مخيمات أعددها العسكريون الإسبان، وكانت المنظمات غير الحكومية البريطانية تعمل في مخيمات أعددها الجيش البريطاني وهكذا دولياً. وكانت إدارة المعونة التابعة للبلد المعني هي التي تقوم بهذه الترتيبات في العادة، والتي كانت تحصل الفواتير الخاصة بكل من الجيش الذي أعد الموقع ووكالة المعونة التي تديره. ومن نافلة القول، تعذر "التنسيق" عند اختيار الوكالات وتمويلها استناداً إلى أسس هذا شأنها (وهو ما يختلف تماماً عن الأمثلة الإيجابية التي وفرتها أزمة البحيرات العظمى في عام ١٩٩٤). وجملة القول، أن الدرس الذي ينبغي تعلمه من أزمة كوسوفو، هو أن "الازدواجية" تضعف التنسيق بحكم تعريفها.

### مبادئ العالمية

كان من ضمن مصادر القلق الأخرى الرئيسية، عدم اتساق المستويات التي وضعتها القوى الفاعلة المزدوجة. ففي بعض المخيمات، كانت

المستويات من الارتفاع بحيث كان سكانها يتساءلون من باب الدعابة ما إذا كانت هناك مستويات رفيعة وأخرى متدنية. وفي الوقت نفسه، كان مستوى مخيمات مجاورة أقل حظاً من التدني بحيث كانت الأسر اللاجئة تفضل عدم الانتقال إليها على الإطلاق. ولعل أكثر الأمثلة لفتاً للأنظار، ما حدث في شكودرا على الحدود المشتركة مع الجبل الأسود حيث استورد أحد المخيمات أنواراً لإضاءة الشوارع ودشّ الماء الساخن وعدة غرف للتلفزيون. في الوقت الذي كانت خيام مخيم آخر يبعد عن السابق بضعة كيلومترات مقامة على حفر من الحصى ولا يحتوي على مكان واحد يجتمع فيه سكان المخيم. وكان نصيب كل فرد من النفقات في المخيم الأول يفوق مقابله في المخيم الثاني بما قيمته خمسة عشر أو عشرين مثلاً.

إن إثارة الأسئلة حول

المستويات المرتفعة في

مخيمات اللاجئين تشبه دخول حقل للألغام. بيد أن هذه الأسئلة لها أهميتها، إذا ما افترضنا أن من حق جميع اللاجئين في كوسوفو أو غيرها من أماكن العالم الأخرى في قدر من المساعدة الدولية. وكان من الخصائص التي انفردت بها جهود المعونة في ألبانيا في الأشهر الثلاثة الأولى من الأزمة، انعدام الحس بقيمة المال "المطلقة" وبأي نوع من الوعي بأن للموارد حدود. فقد كان المال متوفراً للقيام بأي شيء تقريباً وللقيام به في أي مكان. ولم يكن هناك سبب، من ناحية ظاهرية على أقل تقدير، للامتناع عن تركيب أجهزة دُشّ كهربائية وإضاءة للشوارع في مخيم للاجئين في حالة استعداد الجهة المانحة لتوفير الأموال. ومع ذلك وفي نفس الوقت، لم يكن ما يزيد على نصف عدد اللاجئين يحصل على أي نوع من أنواع المساعدة.

وكان اللاجئين الذين يعيشون مع أسر مضيئة أو في مساكن خاصة لا يتلقون حتى جزءاً يسيراً من الاهتمام أو المساعدة التي كان يتلقاها سكان المخيمات. ففي أثناء أول شهرين لم يتلق ٢٧٠ ألف لاجئ مقيم في مساكن خاصة ولو جارية طعام واحدة. وبحلول نهاية شهر يونيو/حزيران، لم تكن الإعانة المالية التي وعدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بإرسالها إلى الأسر المضيئة (عشرة دولارات عن كل شخص شهرياً) قد وصلت. وسوف يُعد هذا التقاعس عن توصيل المساعدة للاجئين الذين يعيشون مع أسر مضيئة (بالإضافة إلى التقاعس عن تسجيل اللاجئين أثناء إقامتهم في ألبانيا بصورة كاملة) من أخطر أوجه تقصير جهود المساعدة التي بذلت في ألبانيا. وفي تلك الفترة، كانت جيوش أجنبية تتجاوز العشرة بقليل فضلاً عن حوالي ١٦٠ منظمة غير حكومية وكل وكالات الأمم المتحدة الرئيسية،

هي التي ترعى ١٩٠ ألف لاجئ تقريباً من المقيمين في المخيمات وفي المراكز الجماعية. والأرجح، أننا لن نتمكن من معرفة مجموع النفقات بصورة كاملة في يوم من الأيام. ومما يجدر ذكره، هو ما يمكن عقده في هذا الصدد من مقارنات مذهلة. وقد قدرت نفقات تنمية الموقع المشترك للجيش الأمريكي و OFDA (المكتب الأمريكي للمساعدات الخارجية الخاصة بالكوارث) المعروف أيضاً باسم "معسكر الأمل" القريب من مدينة فير في جنوب البلاد بحوالي ٥٠ مليون دولاراً. وكان عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيم في أي وقت من الأوقات لا يتجاوز ٣٥٠٠ على أفضل تقدير. ولو خصص المبلغ نفسه للمفوضية العليا حتى تتمكن من منح الأسر المضيئة ١٠ دولارات عن كل شخص شهرياً، لتمكنت من إعاشة ٢٧٠ ألف لاجئ الذين كانوا يعيشون في مساكن خاصة لمدة تتراوح بين أربعة وخمسة شهور. ومن ناحية أكثر واقعية، كان المبلغ الذي أنفق على هذا المخيم الصغير نسبياً، سيكفي مناشدة الأمم المتحدة الموحدة بشأن تمويل أنغولا لهذا العام.

ولا شك أن هذه المقارنات تسبب عدم الارتياح للوكالات. ومع ذلك، تعلم الوكالات التي اعتادت التعامل مع نظام المساعدة الدولي عن يقين أن الموارد المتاحة لميزانيات المعونة عبر البحار لها حدود. لذلك، لا تُعد الأحكام النسبية مفيدة فحسب بل إنها من الأهمية بمكان.

لاحظت وكالات المعونة التي تعمل في أماكن أخرى من العالم انخفاضاً في الموارد المتاحة لبرامجها الجاري تنفيذها منذ بداية أزمة لاجئي كوسوفو. فلم تنفذ التعهدات المبدئية بشأن إعادة بناء سبل الإعاشة في هندوراس ونيكاراغوا التي دمرتها العاصفة "ميتش". كما أن المقترحات المتعلقة بأعمال الطوارئ في سيراليون وأنغولا ظلت على مكاتب الجهات المانحة دون إجابة أو تمويل في نهاية المطاف. أما المنظمات غير الحكومية، فقامت من جانبها بسحب الكثير من كبار موظفيها من برامج أماكن أخرى في العالم وأرسلتهم للعمل في برامجها المتعلقة بألبانيا ومقدونيا. وبدا نظام المساعدة العالمي وكأنه سفينة بلا دفة تتنقل بعشوائية بين أرجاء العالم المختلفة. ويتعارض هذا النوع من عدم الاتساق بصورة أساسية مع احتياجات اللاجئين وضحايا الكوارث الفعلية واحتمالات التوصل إلى منظور دولي أو عالمي.

لقد بدأت الجماهير في التساؤل بالفعل عن أبعاد السوابق التي خلقتها الاستجابة لأزمة كوسوفو. والتدخل لأسباب أخلاقية مازال وارداً كما أنه يناقش كأساس مستقبلي لسياسة الغرب الخارجية. ويحث البعض على اتخاذ الحيطة والحذر كما يزعمون أن لحلف شمال الأطلسي، على سبيل

لاجئ في أوروبا. وذلك صدع لا بد لنا من الحرص على رأيه بسرعة حتى ننفي الخواء عن مبادئنا. يعمل توبي بورتو منسق برامج مع أو كسفام بريطانيا العظمى في ألبانيا. وقد كتب هذا المقال بصفته الشخصية.

البريد الإلكتروني: [tobyporter@hotmail.com](mailto:tobyporter@hotmail.com)  
وسينضم توبي إلى برنامج دراسات اللاجئين في أكتوبر تشرين الأول للاستعداد للحصول على ماجستير دراسات الهجرة القسرية.

١ تغير هذا المصطلح في شهر يونيو/حزيران إلى لاجئين يعيشون في "مساكن خاصة" للتعبير عن طبيعة الترتيبات التجارية التي اتخذت في معظم الحالات.

٢ ويعجز القلم عن وصف هذا التحول الذي قوض أركان الوضع النسبي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في السنوات الخمس التي تلت غوما، فضلاً عن أنه لا يستوجب الترحيب. فاقصر المنظمات غير الحكومية نظراً لن ترحب بإضعاف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مع ما يستتبعه من فراغ في التنسيق.

٣ كانت أسماء مخيمات اللاجئين تجسد أيضاً هذه الازدواجية. فكان الزائر الذي يصل إلى كوكس يتوجه إلى المخيم "الإيطالي رقم ١"، ثم ينتقل إلى "المخيم اليوناني" ثم "الإيطالي رقم ٢". وكانت تلك التسميات تطلق نسبة للجيش التي أنشأت وأدارت المخيمات.

٤ صرح موظف في OFDA بهذا الرقم أثناء محادثة غير رسمية.

٥ مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية بشأن الإغاثة عند الكوارث.

الديمقراطية أو جنوب السودان، تبدو بعض نفقات عمليات اللاجئين غير قابلة للتبرير. لقد وجد موظفو المعونة الذين اعتادوا على مصاعب الحصول على التمويل من المانحين خلال أكثر حالات الطوارئ تهديداً للأرواح في بعض المناطق السابقة المنسية، صعوبة كبيرة في تصور كمية الموارد الكبيرة التي أتاحت للاجئين في البلقان. وبمعنى آخر، تتجاوز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في كوسوفو قدرة العقل على المقارنة بالمعنى الحرفي للكلمة.

ولكن، لماذا نهتم بدفع هذا الكم الكبير من الموارد في هذه الأزمة البيتية من أزمات اللاجئين؟ وما هو الأساس الأخلاقي الذي يبرر انتقاد المرء لما أنفق أو لأي مبلغ ينفق على جمهور من اللاجئين بالفعل؟

ويكمن الجواب في واقع الحدود التي لا ينبغي لميزانيات المعونة تجاوزها. فالأموال التي أنفقت على إضاءة الشوارع في ألبانيا، كان بالإمكان إنفاقها على التطعيم في كويتو. إن تقاعسنا عن تطبيق نفس القيم عند المحافظة على حياة الإنسان أو تحسينها سواء أكان في أنغولا أم ألبانيا، يعني أننا قد خذلنا تحديداً نفس المبادئ الإنسانية التي نحرص بشدة على أن يعتمدوا الآخرون. فأرقام الأزمة تتحدث عن نفسها، إذ ينفق المجتمع الدولي حالياً على اللاجئ الإفريقي أقل من عُشر المبلغ الذي ينفقه على مساعدة

المثال، مجال عمليات سياسياً وجغرافياً محدداً، وأن التدخل لإنهاء صراع في أوروبا يدخل مباشرة ضمن ذلك المجال. لذلك، يخطئ من يفترض أو يؤيد تدخل التحالف مستقبلاً في مواقف مشابهة في إفريقيا أو آسيا. ولاشك، أنها وجهة نظر مقنعة حتى لو تمنى المرء عكس ذلك.

ولا تظهر حجج مماثلة على الصعيد الإنساني. فمواثيقنا الإنسانية تستند صراحة، بعكس النقاش السالف الذكر، إلى المبادئ الدولية الخاضعة للعالمية: "حق تلقي المساعدة وعرضها مبدأ إنساني أساسي يحق لمواطني كافة البلدان الاستمتاع به. كما إننا نعتز كأعضاء في المجتمع الدولي بالتزامنا بتزويد المساعدة الإنسانية حيثما ظهرت حاجة إليها".<sup>٥</sup>

لقد ارتبطت تلك المبادئ مؤخراً بصورة شائعة بمبادرات (مثل القواعد الأساسية في جنوب السودان أو مبادئ الارتباط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) تضم ممثلين عن المجتمع الدولي الذين يحاولون التوصل إلى تقبل الفرقاء المتحاربين لهذه القيم. ومع ذلك، كم من مرة نطبق نحن أنفسنا هذه المبادئ؟ ويفرض إطار الحقوق العالمية ضرورة المساواة في توفير المساعدة الإنسانية كما أو نوعاً عند الحاجة إليها وحيثما وجدت ووقتما ظهرت. وعند مقارنة أزمة لاجئي كوسوفو بمناطق أخرى تعرضت لكوارث معاصرة، مثل أنغولا وجمهورية الكونغو



UNHCR/H.J. Davis